لبنان يراهن على أفضل موسم سياحي منذ 2010

التوترات السياسية تحاصر التفاؤل الحذر بانحسار الأزمات الاقتصادية

عززت مؤشرات انتعاش القطاع السياحي في لبنان حالة من التفاؤل الحذر بإمكانية تخفيف احتقان الأزمات الاقتصادية، خاصة بعد تراجع التوتر بشأن موازنة العام الحالي، لكنّ مراقبين يشككون في إمكانية تحقيق انفراجة كبيرة في ظل استمرار التوتر السياسي بين الأطراف المتنازعة.

عودة الروح لأكبر محركات الاقتصاد

بيروت - وجّه لبنان أنظاره إلى آخر ملاذات الاقتصاد المتعثر بالرهان على القطاع السياحي في خضم أزمات كبّلت انتعاش النمو المحاصر بالتجاذبات السياسية.

وتحاول بيروت استدراج السياح الأجانب واستمالة الزوّار العرب وخاصة الخليجيين، فضلا عن المغتربين من خلال حملات ترويجية أطلقتها منذ أشهر.

ويجمع الخبراء على أن أوضاع السياحة هي المقياس الأول لحالة اقتصاد البلاد، وأن حجم النشاط في قطاعات كثيرة يعتمد على مدى ازدهار الحركة السياحية.

ويزور إبراهيم ذيب لبنان للمرة الأولى في سنوات، وقال لوكالة رويترز أثناء انتظاره مع أبنائه في مطار بيروت أحد أقربائه القادم من السعودية إن الأطعمة اللبنانية هي أكثر ما يشتاق إليه.

ويأمل لبنان بأن يشهد أفضل موسم سياحي له منذ عام 2010، بفضل ارتفاع عدد الزائرين الأوروبيين وعودة السعوديين، الذين رفعت حكومتهم هذا العام تحذيرا بشأن السفر إلى البلد المطل على البحر المتوسط.

أواديس كيدانيان

نتوقع أن تتجاوز إيرادات السياحة هذا العام 7 مليارات دولار

ويشهد القطاع، الذي كان يوما ما إحدى ركائز اقتصاد لبنان، ركودا منذ عام 2011 حين اندلع الصراع في سوريا المجاورة.

وزادت المتاعب، التي تواجهها السياحة جرّاء النزاعات السياسية في لبنان وتحذيرات من دول خليجية إلى مواطنيها من السفر إليه.

ويمثل موسم السياحة المبشر هذا العام بصيصا نادرا من الضوء في آفاق قاتمة للاقتصاد اللبناني، الذي يكابد في ظل دين عام ضخم بعد سنوات من النمو المتدني.

ويؤكد وزير السياحة أواديس كيدانيان إن عدد الزوار السعوديين ارتفع في النصف الأول من 2019 إلى مثلي مستواه قبل عام.

وقال ذيب، الذي ستقضي أسرته معظم الصيف في لبنان إن "التحذيرات هي التي تسبب في ابتعادنا عن لبنان في الفترة الماضية".

وأضاف "نحن سعداء الآن لأننا تمكنا من الاجتماع مع أهلنا الخليجيين هنا سواء من السعودية أو من الإمارات أو من قطر... تجمعنا مرة ثانية".

ووفق خطة سياحية كُشف عنها في وقت سابق هذا العام، تتطلع الحكومة في أن تجني الدولة عوائد أكبر خلال السنوات المقبلة بعدما كانت خلال السنوات الماضية تحصل على إيرادات لا تتجاوز 800 مليون دولار، ما سيدعم بشكل أساسي النمو الاقتصادي الهش.

ونسبت وكالة رويترز لوزير السياحة اللبناني قوله إنه يتوقع أن تتجاوز إيرادات القطاع سبعة مليارات دولار بنهاية العام الجاري، بما يزيد بنحو 46 بالمئة عن العام الماضي.

وقال في مقابلة أجريت في مطار بيروت إن "الحجوزات على شركات الطيران والحجوزات بالفنادق والحجوزات على شركات تأجير السيارات، تدل على أن هناك مؤشرات للنمو.. سنة 2019 تكون أفضل سنة للسياحة اللبنانية".

وعزا الوزير الدعم الذي تلقاه القطاع إلى تحسن الوضع الأمني، والجهود الرامية إلى طرق أسواق جديدة فضلا عن تحسن العلاقات مع الرياض.

وكانت العلاقات مع دول الخليج قد تضررت في السنوات الأخيرة مع تنامي نفوذ جماعة حزب الله المدعومة من إيران في لبنان.

وقبل حظر السفر، لطالما كانت بيروت الوجهة المفضلة للخليجيين العرب الفارّين من درجات الحرارة الخانقة في بلادهم.

وتتطلع بيروت لما هو أبعد من ذلك، بما يتجاوز الاعتماد على السياح الخليجيين، بهدف جذب المزيد من الزوار إلى أماكنه الترفيهية الليلية والمواقع المدرجة على قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) والمناظر الجميلة للجبال وساحل البحر المتوسط.

وتتوقع وزارة السياحة زيادة عدد الزائرين الأوروبيين بنسبة 40 بالمئة هذا العام مقارنة مع 2010.

البنوك تعود لإنقاذ المركزي اللبناني مرة أخرى

بيروت - كشف مصرفيون أمس أن البنوك اللبنانية تعتمد سياسات لجذب أموال جديدة للبلاد بعرض أسعار فائدة مرتفعة على المبالغ الكبيرة المودعة لمدة 3 سنوات، بهدف دعم احتياطيات البنك المركزي المتراجعة.

وسبق للقطاع المصرفي اللبناني أن أجرى عمليات مماثلة في السنوات الماضية بالتنسيق مع المصرف المركزي، في عمليات يطلق عليها المصرفيون اسم "الهندسة المالية" والتي تودع حصيلتها من الدولارات في البنك المركزي.

وأكدوا أن أحدث تلك العمليات بدأت قبل نحو أسبوعين وأنها لا تزال مستمرة.

ورجّح مروان بركات كبير الاقتصاديين ورئيس قسم الأبحاث في بنك عوده أن يشهد الوضع المالي في البلاد "تحسنا في نمو الودائع من ناحية، وتحسنا في احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي نتيجة لتلك العمليات".

وقال مروان ميخائيل رئيس قسم الأبحاث في بنك بلوم إنفست إن تلك العمليات "ستحقق استقرار الاحتياطيات المالية على الأقل، لأن ما نمر به هو تدهور للثقة، والمهمة الرئيسية للحكومة هي أن تكون قادرة على استعادة الثقة".

وكان صندوق النقد الدولي قد أكد في بيانه الختامي لزيارة بعثته إلى بيروت الأسبوع الماضي أن تدفقات الودائع إلى لبنان توقفت تقريبا وأن الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي انخفضت بنحو 6 مليارات دولار منذ أوائل عام 2018.

وأرجع الصندوق سبب ذلك جزئيا إلى مدفوعات أصل قيمة السندات الدولية وفوائدها، التي قام البنك المركزي بتسديدها خلال تلك الفترة.

وقال نسيب غبريل كبير الخبراء الاقتصاديين لدى بنك بيبلوس إن المصارف اللبنانية تقدّم حوافز لكبار المودعين بهدف جذب أموال جديدة من الخارج.

وذكر بركات أن البنوك تعرض فائدة سنوية تصل إلى 14 بالمئة على الودائع. وأضاف أن الحد الأدنى للوديعة بلغ نحو 20 مليون دولار في البداية، لكن جرى خفضه لاحقا إلى خمسة ملايين دولار.

وأشار ميخائيل إلى أن بنك بلوم يعرض فائدة نسبتها 13.5 بالمئة على الودائع التي لا تقل عن خمسة ملايين دولار.

وقال بيان صندوق النقد الدولي إن على البنك المركزي أن ينهي عملياته المالية تدريجيا حينما يسمح بذلك التعديل المالي وما يتبعه من انخفاض في العوائد.

وتسعى الحكومة اللبنانية، المثقلة بواحد من أكبر أعباء الدين العام في العالم، إلى خفض العجز إلى 7.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام من أكثر من 11 بالمئة في العام الماضي، في الميزانية التي سيصوّت عليها البرلمان الأسبوع المقبل، في ظل محاولات لخفض أكبر في مستويات العجز المستهدف.

جدل تونسي حول تراكم النفايات وشلل صناعة التدوير

تقاعس حكومي يفاقم الأزمة رغم كثرة الوعود السياسية

تصاعد الجدل في تونس بشأن تفاقم أزمة تراكم النفايات، وغياب أي جهود حكومية لتطوير صناعة التدوير بعد تقرير برلماني، يؤكد أنها لا تستثمر سوى 5 بالمئة من جبال النفايات، التي يقذفها التونسيون كل عام.

رياض بوعزة
صحافي تونسي

تونس - فجّر تقرير صادر عن لجنة برلمانية في تونس، الجدل بشأن فشل الدولة في إيجاد حلول مستدامة لمعالجة مشكلة تراكم النفايات وشلل صناعة التدوير، رغم هيمنتها على وعود الحملات الانتخابية للأطراف السياسية.

وخلص تقرير لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة المال العام، اطلعت عليه "العرب" إلى وجود عوائق تنظيمية تواجه نشاط تجميع وتدوير النفايات تعرقل كفاءة معالجتها وتحد من فاعلية الرقابة.

وتظهر البيانات الصادرة عن معهد الإحصاء أن حجم النفايات السنوي في تونس يبلغ نحو 2.75 مليون طن، ومع ذلك لا تقوم الدولة بتدوير سوى 5 بالمئة فقط منها.

وتصاعدت الأصوات المنتقدة، التي تؤكد أن الحكومة تتجاهل ضرورة معالجة الظاهرة رغم المخاطر الصحية للنفايات، وأن برامجها ووعودها لا تجد طريقا إلى أرض الواقع.

ويشكو التونسيون من تزايد حجم النفايات الملقاة على جوانب الطرق وأكوام القمامة المكدسة داخل الأحياء، في ظل إهمال الدولة والسلطات والجهات البلدية.

ويقولون إن العاصمة تونس، التي تدير بلديتها سعاد عبدالرحيم، المنتمية إلى حركة النهضة الإسلامية، أكبر مثال على حجم معاناة السكان من تلك المشكلة، التي تفاقمت في السنوات الأخيرة.

وكانت الحكومات المتعاقبة قد اعتمدت عددا من البرامج منذ عام 2001 لتسهيل عمل المستثمرين في قطاع تجميع النفايات وإعادة تدويرها، وقدمت حوافز لإنشاء الشركات الصغيرة لمعالجة هذه الظاهرة.

لكن جميع الإجراءات التي تم إقرارها، افتقرت إلى الجدية في التعامل مع أطنان النفايات، فضلا عن ضعف قدرتها على اللجوء إلى عمليات التدوير، التي جعلت منها بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استثمارا مربحا.

ويشير مراقبون إلى عدم فعالية عمل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات المخولة الأولى بإسناد الرخص لشركات جمع ونقل النفايات الخاصة.

وتصنّف بيانات البنك الدولي تونس ضمن النطاق المتوسط للبلدان من حيث متوسط حجم النفايات التي يقذفها الفرد، والتي تقدر بنحو 211 كيلوغراما سنويا، وأكثر قليلا من متوسط ما يخلفه الفرد في بلدان شمال أفريقيا.

وتضع التقارير تونس ضمن أقل البلدان استفادة من فرص تدوير النفايات، التي باتت في بلدان كثيرة من القطاعات الاستراتيجية لتعزيز استدامة النشاطات الاقتصادية، إذ يمكن استثمارها في قطاعات من بينها الطاقة.

وتعود أسباب تفاقم المشكلة إلى ضعف الاستثمار في التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتطوير كفاءة تدوير النفايات، حيث لا تملك السلطات البلدية سوى تجهيزات قديمة ومعطلة، الأمر الذي يفاقم صعوبة تدوير النفايات والاستفادة من تلك المخلفات.

وينتقد أصدقاء البيئة ضعف القوانين والتشريعات وتضارب عمل المؤسسات الحكومية، الذي يعرقل تنفيذ مشاريع تدوير النفايات، إضافة إلى البيروقراطية العميقة والحسابات الضيقة للسياسيين.

وتضم صناعة التدوير التونسية نحو 700 شركة صغيرة ومتوسطة ويعمل فيها ما يصل إلى 20 ألف شخص من خلال أكثر من 130 مركزا لإعادة تدوير النفايات في أنحاء البلاد.

فرص اقتصادية مهملة

وتشير التقديرات إلى أن رقم المعاملات السنوية لتلك الصناعة تراجع في السنوات الأخيرة ليقف عند نحو 70 مليون دولار فقط.

وحتى تتمكن الحكومة من بلورة خطط طويلة المدى للاستفادة من النفايات، طرحت اللجنة البرلمانية حزمة من التوصيات، في مقدمتها السعي إلى هيكلة مجال التصرف في النفايات الخطرة عبر وضع استراتيجية متكاملة مبنية على أهداف ومؤشرات.

كما طالبت بالإسراع في استكمال الإطار القانوني وتحيينه بما يتماشى مع المعايير الدولية مع العمل على تعزيز مستويات الرقابة على مسالك التجميع.

وسلطت اللجنة الضوء على إمكانية توسيع تغطية جزء من نفقات قطاع الرعاية الصحية من مداخيل منظومة التصرف في النفايات الصحية ودراسة آليات المعالجة الشاملة.

وترى اللجنة أن عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص ضروري يتكامل مع تأمين الرقابة والمتابعة، إلى جانب وضع نظام معلوماتي يتضمن قاعدة بيانات يتم تحيينها باستمرار مع اعتماد نظام الاسترسال للتصرف المحكم في النفايات.

وانتقل يأس التونسيين في الأشهر الأخيرة من كفاءة الدولة في معالجة مشكلة النفايات إلى الرهان على إمكانية توسيع عمل الجمعيات الخيرية التي توظف جامعي النفايات وتدافع عن حقوقهم.

وبمبادرة من منظمة إنترناشيونال الرت، تعمل جمعية اجتماعية غير حكومية في تونس أطلقت على نفسها اسم (البرباشة) على تنظيم نشاط نابشي النفايات، التي سيتم تدويرها والاستفادة منها ماليا.

2.75

مليون طن حجم النفايات السنوية في تونس، التي لا يتم تدوير سوى 5 بالمئة منها

وكانت الجمعية قد دشنت أولى نقاط التجميع في ديسمبر الماضي، وهي تدير نشاط العشرات من جامعي القمامة في هيكل إداري وتنظيمي لحماية حقوقهم، وهي جمعية غير ربحية تهدف إلى تحسين أوضاعهم وبيئة عملهم.

وتشجع جمعية البرباشة المنقبين عن النفايات على رفع مستوى دخلهم من خلال شراء ما يجمعونه، مثل شراء الكيلوغرام الواحد من البلاستيك بنحو 0.28 دولار، وهو سعر يزيد على المستويات التي يباع فيها في السوق.